

المقدمة العامة

لقد أخذ قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمصغرة بالأخص دوراً مهماً وأساسياً في إستراتيجيات التنمية الاقتصادية في معظم دول العالم، حيث تمثل جزءاً كبيراً من قطاع الإنتاج في مختلف الدول سواء المتقدمة أو المتخلفة، ويرى العديد من الاقتصاديين أن تطوير مثل هذه المشاريع وتشجيع إقامتها، يعتبر من أهم روافد عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول بشكل عام والدول النامية بشكل خاص، حيث أصبحت منذ مطلع التسعينات البديل الأقوى أمام العديد من الاقتصاديات وذلك باعتبارها منطلقاً أساسياً لزيادة الطاقة الإنتاجية من ناحية، والمساهمة في معالجة مشكلتي الفقر والبطالة من ناحية أخرى، وهذا لما تتميز به هذه المؤسسات من خصائص، ولذلك أولت العديد من دول نامية منها أو متقدمة هذا النوع من المؤسسات اهتماماً متزايداً، وقدمت لها العون والمساعدة بمختلف السبل ووفقاً للإمكانيات المتاحة، لكل دولة.

وقد وجدت هذه المؤسسات مختلف أشكال الرعاية والمساندة، من القطاعين العام والخاص للأهمية الاقتصادية والاجتماعية التي تقوم بها، فكان لا بد من توفير الدعم بمختلف أشكاله لهذه القطاعات الحيوية نظراً لأهميتها، وهذا من أجل تنميتها واستمرارها وحتى تتخلص وتتخطى العقبات التي تواجهها والتي تحول بين تطويرها ونموها، وتعتبر إشكالية التمويل إحدى أكبر هذه العقبات، حيث يواجه أصحاب المؤسسات صعوبة كبيرة في توفير التمويل اللازم سواء لإنشاء المؤسسة أو لاستمرار وتوسيع القدرة الإنتاجية لها.

والجزائر من الدول التي عرفت السياسة الاقتصادية فيها تحولات عميقة بداية من التسعينات وأبرزت تغييرات هامة خاصة في هياكل الاقتصاد الوطني، والتي سمحت بإعادة الاعتبار للمؤسسات الخاصة والاعتراف بالدور الهام الذي يمكن أن تلعبه في التنمية الاقتصادية، خاصة بعد ظهور الأزمة الاقتصادية بسبب ضعف جهاز الإنتاج، الذي كان يعتمد على مؤسسات لا يمكن التوسع فيها لأنها تتطلب أموال ضخمة لا يمكن توفيرها أمام مشكلة المديونية خاصة بعد إفلاس العديد من المؤسسات العمومية مما أدى إلى حل أغليبيتها وخصصتها، وزاد هذا الأمر في تفاقم ظاهرة البطالة وبلوغها مستويات خطيرة من التطور الذي أدى إلى نتائج اقتصادية واجتماعية سلبية لا يمكن تجاهلها، مما دفع الجزائر إلى انتهاج سياسة اقتصادية جديدة فبدل السياسة القائمة على الصناعات والمؤسسات الكبيرة، أولت في توجهها الجديد أهمية كبيرة لقطاع المؤسسات الصغيرة، أي المؤسسة التي يسهل تمويلها، وخاصة منها المؤسسات المصغرة، وهذا لأهمية الاستثمار في مثل هذه المشاريع والدور الإيجابي الذي تقوم به من امتصاص للبطالة وتنمية الاقتصاد الوطني.

وفي هذا السياق أنشئت في سنة 1994، وزارة مكلفة بقطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة والصناعات التقليدية، وترافق معها إصدار العديد من القوانين و إنشاء مجموعة من الهياكل التي تهتم خصيصا بتهيئة المحيط الملائم و الظروف المواتية لتنمية هذه المؤسسات، وحتى تتخطى العقبات والمشاكل التي تقف وراء نموها وتطورها.

ومن أهم هذه الهياكل التي تعزز بها هذا المسعى إنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، التي تهدف أصلا إلى تمويل ودعم المؤسسات المصغرة بصفة خاصة، وتشجيع الاستثمار في مثل هذه المؤسسات، وهذا بتوفيرها العديد من أنواع الدعم المالي والمزايا الخاصة من أجل تمويل وتنمية المؤسسات المصغرة في الجزائر.

طرح الإشكالية:

من خلال ما سبق يمكن طرح إشكالية البحث كما يلي:

ما هو الدور الذي تقوم به الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في تمويل وتنمية المؤسسات المصغرة في الجزائر؟

وتتدرج تحت هذا السؤال الرئيسي أسئلة فرعية هي:

- ماذا نعني بالمؤسسات المصغرة ؟
- ما هو سبب اهتمام العديد من الدول بهذا النوع من المؤسسات ؟ و ما هي مختلف المعوقات التي تواجه نموها ؟
- ما هي مختلف الإجراءات التي اتبعتها الجزائر في سبيل تنمية المؤسسات المصغرة ؟
- كيف تتم عملية تمويل المؤسسات المصغرة في إطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب؟
- ما هي أهمية الإعانات و الامتيازات التي تقدمها الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بالنسبة لعملية إنشاء المؤسسات المصغرة ؟

فرضيات البحث:

بعدما قمنا بتحديد إشكالية البحث يمكننا تقديم الفرضيات الخاصة به على النحو التالي:

- § إن المؤسسات المصغرة تأخذ جانب كبير من الأهمية في حل العديد من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي تعاني منها العديد من الدول، وهذا سر الاهتمام بهذا النوع من المؤسسات.
- § يعتبر التمويل من أهم العقبات التي تعيق نمو وتطور المؤسسات المصغرة.
- § تعمل الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب من خلال مختلف طرق التمويل والإعانات و المزايا التي تقدمها لإزالة العقبات التمويلية التي تواجه إنشاء المؤسسات المصغرة.

§ تساهم الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في زيادة مستويات التشغيل وهذا من خلال تسهيل عملية إنشاء المؤسسات المصغرة.

أسباب اختيار الموضوع:

- يرجع اختيارنا لهذا الموضوع إلى مجموعة من دوافع نلخصها فيما يلي:
- يدخل البحث في هذا الموضوع في صميم طبيعة التخصص الذي تابعت فيه دراسة العلمية في مرحلة ما بعد التدرج تخصص نقود وتمويل.
- النقص في الإحاطة بالجوانب المختلفة التي يتناولها الموضوع من خلال الدراسات السابقة بشكل مفصل ودقيق.

أهمية البحث:

تبرز أهمية اختيار هذا الموضوع في التعرف على الأهمية و الدور الذي لعبته المؤسسات المصغرة في العديد من الدول و وكذلك التعرف على ما مدى اهتمام السياسة الاقتصادية في الجزائر بهذا النوع من المؤسسات.

وعليه جاء اختيارنا لهذا الموضوع انطلاقا من الدور الحيوي التي أخذته المؤسسات المصغرة في مختلف الاقتصاديات، و اهتمام السياسة الاقتصادية في الجزائر في العشرية الأخيرة بهذا النوع من المؤسسات، والتي أسفرت على إنشاء العديد من الهياكل والقوانين الخاصة بترقية وتنمية هذا القطاع، ولعل من أهمها وأبرزها الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ، التي تعد من أبرز الهياكل التي تعنى بهذا القطاع، حيث يهتم بحثنا على التعرف على الدور الذي تقوم به الوكالة في تمويل المؤسسات المصغرة ومعرفة ما مدى نجاعتها في إزالة العقبات التمويلية التي تواجه المؤسسات المصغرة خاصة أثناء التأسيس. والتعرف على الدور الذي تقوم به الوكالة في توفير مناصب الشغل.

أهداف البحث:

- نسعى من خلال هذا البحث للوصول إلى عدد من الأهداف التي يمكن توضيحها من خلال ما يلي:
- دراسة مفهوم المؤسسات المصغرة، و أهم خصائصها ومميزاتها التي أدت بها إلى أخذ دور مهم في النشاط الاقتصادي، وكذا أهم العراقيل والمشاكل التي تعيق تقدمها ونموها.
- التعرف على مختلف المصادر التي يتم من خلالها تمويل المؤسسات المصغرة.
- التعرف إلى أهم الإجراءات المتخذة في الجزائر بهدف تنمية وترقية المؤسسات المصغرة.
- التعرف على طرق تمويل المؤسسات المصغرة من خلال الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.
- التعرف على مختلف المزايا التي تمنح للمؤسسات المصغرة المنشأة من خلال الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.
- الوقوف على أهم النتائج التي حققتها الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب في تمويل المؤسسات المصغرة، على المستوى الوطني و على المستوى المحلي لولاية بسكرة.

المنهج المستخدم في البحث:

يهدف الإجابة عن الإشكالية وإثبات صحة الفرضيات المقترحة أو نفيها اعتمادنا على المنهج الوصفي التحليلي لوصف واستعراض الإطار النظري لدراسة المطروحة، بالإضافة إلى دراسة حالة والمتمثلة في تمويل المؤسسات المصغرة في ولاية بسكرة عن طريق الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب. والذي يمكننا من التعمق في مختلف جوانب الموضوع.

موقع البحث في الدراسات السابقة:

لقد عنت العديد من الدراسات السابقة بموضوع تمويل و إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بصفة عامة، وكانت معظم هذه الدراسات تعتني بالتمويل البنكي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لكن لم تكن هناك إلى بعض دراسات التي يدور محتوى موضوعها حول تمويل المؤسسات المصغرة بصفة خاصة، ويعد الموضوع الأقرب لدراسة والتي يقدمها هذا البحث والتي تمكنا الإطلاع عليها هي: هي رسالة ماجستير بعنوان: **دور البنوك في تمويل وتنمية المؤسسات المصغرة، جامعة قسنطينة، 2004-2005، لطالبة: صوراية بوريدح.**

لذا فإن وجه الاختلاف الذي نتقدم به من خلال هذا البحث يتمثل في سعينا لتخصيص دراستنا في كيفية تمويل المؤسسات المصغرة في إطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، ومدى مساهمتها في إزالة العقبات التمويلية التي تقف كحاجز أمام نموها وتطورها.

محتويات البحث:

لضمان إحاطة تامة بمختلف جوانب الدراسة جاء البحث متضمنا لمقدمة عامة، ثلاث فصول نظرية، فصل تطبيقي، خاتمة عامة، ويمكن استعراض ذلك على النحو التالي:

الفصل الأول: حمل هذا الفصل عنوان "**مفاهيم عامة حول المؤسسات المصغرة**" حيث يعتبر بمثابة فصل تمهيدي لدراسة و يهدف هذا الفصل إلى تناول مجموعة من المفاهيم المتعلقة بالمؤسسة الاقتصادية بصفة عامة ووظائفها وأهميته، و تصنيفاتها المختلفة، كذلك يهدف إلى تحديد تعريف للمؤسسات المصغرة وإبراز مختلف تعاريف التي تعرف بها المؤسسات المصغرة، والتعريف المعتمد في الجزائر بالإضافة إلى دراسة أهمية المؤسسات المصغرة والمشاكل التي تواجهها، وذلك من خلال ثلاث مباحث يتناول الأول ماهية المؤسسة الاقتصادية، والثاني خصصناه لتحديد تعريف المؤسسات المصغرة، أما المبحث الثالث فيتطرق لدور وأهمية المؤسسات المصغرة في والصعوبات التي تواجهها.

الفصل الثاني: جاء هذا الفصل تحت عنوان " آليات تمويل المؤسسات المصغرة "، بحيث يتضمن هذا الفصل على مفاهيم عامة حول التمويل وأهميته ومختلف تقسيماته بصفة عامة بالإضافة لمختلف مصادر التمويل التي تعتمد عليها المؤسسات المصغرة، حيث تم تخصيص المبحث الأول لماهية التمويل، فيما تطرقنا في المبحث الثاني إلى آليات تمويل المؤسسات المصغرة، أما المبحث الثالث فقد تطرقنا فيه للبدائل التمويل الخارجي المتاحة أمام المؤسسات المصغرة.

الفصل الثالث: وجاء بعنوان " واقع المؤسسات المصغرة في الجزائر "، ويدرس هذا الفصل أهم المؤشرات المتعلقة بقطاع المؤسسات المصغرة وكذا الصغيرة والمتوسطة، كما تعرضنا إلى مختلف المعوقات التي تواجه نمو وتطور المؤسسات المصغرة في الجزائر، وخاصة إشكالية تمويلها التي تعتبر من أهم العقبات التي تواجهها، بالإضافة إلى أهم الهياكل التي تهدف خصيصا إلى إنشاء وتنمية المؤسسات المصغرة في الجزائر، وقد قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث، حيث يتناول المبحث الأول مؤشرات عامة حول المؤسسات المصغرة و الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، والمبحث الثاني تطرقنا معوقات إنشاء المؤسسات المصغرة في الجزائر ، أما المبحث الثالث فيتناول نظرة عامة لأهم هياكل دعم إنشاء المؤسسات المصغرة في الجزائر.

الفصل الرابع: وهو الفصل التطبيقي لدراستنا حيث جاء بعنوان " تمويل المؤسسات المصغرة في ولاية بسكرة في إطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب" ويدرس هذا الفصل التعرف على الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب والأهداف المسطرة لها، وكذا الآليات التي تتبعها في تمويلها للمؤسسات المصغرة، والخطوات المتبعة لإنشاء مؤسسة مصغرة في إطار الوكالة، وفي الأخير تطرقنا إلى أهم النتائج التي حققتها الوكالة في إنشاء وتمويل المؤسسات المصغرة وانعكاساتها على استحداث مناصب شغل جديدة سواء على المستوى الوطني أو على مستوى ولاية بسكرة التي تعرضنا إليها كدراسة حالة لعمل الوكالة، ولغرض الإلمام بمخلف جوانب هذا الفصل قمنا بتقسيمه إلى خمسة مباحث، تطرقنا في المبحث الأول لتقديم عام للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، والمبحث الثاني خصصناه لصيغ التمويل التي تعتمد عليها الوكالة في تمويل المؤسسات المصغرة، أما المبحث الثالث فتعرضنا فيه لترتيبات المتبعة لتمويل إنشاء مؤسسة مصغرة في إطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وخصصنا فرع ولاية بسكرة كدراسة حالة، والمبحث الرابع خصصناه لتقييم الحصيلة الوطنية لنشاط الوكالة وهذا من حيث تمويلها للمؤسسات المصغرة وانعكاساتها على استحداث مناصب الشغل، وأخيرا قمنا باستعراض حصيلة نشاط الوكالة على مستوى ولاية بسكرة كدراسة حالة لعمل الوكالة.